اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى، أمس الخميس، لتمهيد الطريق أمام المستوطنين لاقتحامه، وهو أمر قد يطيح الهدوء الهش الذي عاشته القدس المحتلة، خصوصاً مع تصاعد تحذيرات الفصائل الفلسطينية من خطورة الاستمرار في الاعتداءات

الاحتلال يعيد التوتر إلى المسجد الأقصى

اعتداءات على المصلين والمرابطين لفتح الطريق أمام اقتحامات المستوطنين

اعتقلت قوات الاحتلال عشرات الفلسطينيين في المسجد الأقصى (مصطفى الخروف/الأناضول)

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

بعد نحو أسبوعين من الهدوء الهش في مدينة القدس المحتلة، أعادت قوات الاحتلال توتير الوضع في المسجد الأقصى، مع اعتدائها على المصلّين والمرابطين فيه ومحاصرتهم، واعتقال بعضهم، لفتح الطريق أمام مئات المستوطنين لاقتحامه، لأداء صلوات تلمودية فيه، وسط تصاعد تحذيرات الفصائل من مواصلة هذا الأمر.

وكانت باحات المسجد الأقصى شهدت منذ منتصف الشهر الماضي وبالتزامن مع شهر رمضان، اعتداءات لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمصلين والمرابطين فيه، أدت إلى سقوط عشرات الجرحى، واعتقال المئات. واستبقت قوات الاحتلال، أمس الخميس، اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، والتي توقفت لنحو أسبوعين، بفرض إجراءات أمنية مشددة في القدس، خصوصاً البلدة القديمة منها، حيث قامت بالتضييق على حركة الفلسطينيين، ومنع تواقدهم، خصوصاً الشباب، إلى المسجد الأقصى. وكانت جماعات المستوطنين اقتحمت أمس الأول بإعلان ما يسمّى منسّق أعمال الحكومة، عن إعادة فتح المسجد الأقصى أمام «السياح»، ودعت إلى تنظيم مجموعات كبيرة للمشاركة في اقتحام الأقصى بمناسبة احتفالات دولة الاحتلال بذكرى تأسيسها الرابعة والسبعين، التي تصادف أمس بموجب التقويم العبري.

واقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، المسجد الأقصى عبر باب المغاربة، وقامت بـ«تأمين» باحاته، عبر الاعتداء على المصلين، بهدف فتح الطريق أمام المستوطنين لاقتحامه. وقالت مصادر، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال حاصرت المرابطين داخل المصلى القبلي في المسجد، وأطلقت الرصاص المعدني المغلّف بالمطاط باتجاههم. وقال أحد المرابطين داخل المصلى القبلي، لـ«العربي الجديد»، إن الرصاص المعدني المغلّف بالمطاط الذي أطلقه جنود الاحتلال بكثافة داخل المصلى، تسبّب بتحطيم زجاج منبر صلاح الدين، إضافة إلى وقوع إصابات اختناقاً بالغاز السام المسيل للدموع، وسط مواجهات بين المرابطين وجنود الاحتلال.

واعتقلت قوات الاحتلال العشرات من المرابطين من داخل باحات المسجد الأقصى، ونقلتهم إلى مركز شرطة الاحتلال في حي السلسلة بالبلدة القديمة في القدس المحتلة. وأفادت مصادر طبية في عيادة المركز الطبي في المسجد الأقصى بوصول 12 إصابة إلى عيادة المركز نتيجة الضرب بالهراوات، واختناقاً بالغاز المسيل للدموع، في وقت أفيد بوقوع إصابات أخرى داخل المصلى القبلي لم يُسمح لها بتلقي العلاج بسبب الحصار المفروض على المرابطين داخله. واعتدى جنود الاحتلال على مدير نادي الأسير الفلسطيني في القدس ناصر قوس، ما تسبب بإصابته برضوض مختلفة. كما أصيب في الاعتداء عضو إقليم حركة فتح في القدس عاهد الرشق بعيار مطاطي وتعرض للدفع والضرب.

وزعمت الشرطة الإسرائيلية، في بيان، أنها «صدت مثيري الشغب الذين رشقوا الشرطة بمختلف الأشياء»، مشيرة إلى «إصابة شرطي بجروح طفيفة». وأوضحت أنها ستتعامل بـ«حزم وبدون تساهل» مع مثيري الشغب. واتهم المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي أوفير جندلمان، في تغريدة، المصلين بالتحضير للمواجهة مع قوات الاحتلال. وكتب: «البلطجية الفلسطينيون كسروا الجدران والحيطان وحضروا مسبقاً كميات كبيرة من الحجارة داخل المصلى القبلي ما يشكل انتهاكاً لحرمته».

وحاول مستوطنون، للمرة الثانية، رفع أعلام الاحتلال بالقرب من حي باب حطة، بعد رفع العلم عند مدخل باب القطانين، أحد أبواب الأقصى. واعتبر عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، الذي كان ضمن مجموعة من مقتحمي المسجد، أن «الوقت مناسب لبناء كنيس يهودي» داخل باحات المسجد الأقصى.

وقال مدير المسجد الأقصى عمر الكسواني، لـ«العربي الجديد»، إن «التضييق على المصلين بدأ منذ صلاة الفجر، إذ منعت قوات الاحتلال عدداً كبيراً من الشبان من الدخول للأقصى، فيما أزالت الحجارة من طريق المستوطنين». وأشار إلى أن «الاقتحامات تمت في الفترة الصباحية من قبل 24 مجموعة، بلغ عددها 599 مستوطناً، تخللها أداؤهم صلوات تلمودية استفزازية».

ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت إعادة تكرار جريمة اقتحام المسجد الأقصى واعتبرته بمثابة «إعلان رسمي لحرب دينية ستشعل المنطقة برمتها». وحمّلت الوزارة، في بيان، «المتطرف بينت شخصياً المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذه الاقتحامات ونتائجها ومخاطرها على ساحة الصراع». ورأت أن «الحكومة الإسرائيلية تمعن في انقلابها على الاتفاقيات الموقعة وتستبدلها بسياسة الإملاءات والأوامر العسكرية التي تحقق مصالح إسرائيل الاستعمارية بعيداً عن السلام».

من جهته، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في تصريح صحافي، أنّ ما جرى في المسجد الأقصى يوضح أنّ «المعركة ليست مرهونة بحدث، بل هي مفتوحة وممتدة زمانياً ومكانياً على أرض فلسطين»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنّ «لكل واقعة أدواتها ووسائلها التي نستخدمها لصد العدوان وحماية الهوية». وقال إنّ «هدفنا الراهن هو إفشال التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وشعبنا الفلسطيني قادر على ذلك». وأضاف أنّ «المرابطة التي يحييها شعبنا في الأقصى وبإسناد المقاومة هي تعبير ممهور بالتحدي والشجاعة على طريق التغيير الجوهري والمصيري بإذن الله الذي سيفضي إلى زوال المحتل عن قدسنا وأرضنا».

وفي حين اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي، في بيان، أن «الحشود المرابطة في المسجد الأقصى مدعومة من المقاومة ومحمية بسلاحها وسيفها المشرع»، معتبرة أن «المرابطين والمرابطات في الأقصى يمثلون الجدار الأول في مواجهة مخطط التقسيم الزماني والمكاني»، دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى «تصعيد المواجهة الشاملة مع الاحتلال رداً على اقتحامات سلطات الاحتلال للمسجد الأقصى».

إلى ذلك، دانت وزارة الخارجية الأردنية السماح للمتطرفين باقتحام المسجد الأقصى، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة السفير هيثم أبو الغول، في بيان، إنّ «المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وتكون الزيارة لغير المسلمين له بتنظيم من إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، بصفتها الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه». وطالب «إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بالكف عن جميع الممارسات والانتهاكات بحق المسجد الأقصى».

للحديث تتمة...

دمشق... الصور تفضح الجلادين

ناصر السهلي

صور تجمهر الناس في قلب دمشق، وعند سجن صيدنايا، بحثاً عن أحبتهم المغيبين منذ سنوات طويلة، لا تضاهيها سوى مشاهد ساحات وشوارع الثورة السورية بين 2011 و2012. قرر حاكم دمشق بشار الأسد، أن حفرة مجزرة التضامن تحتاج لمشهدين مسرحيين: هتاف «بالروح بالدم نفديك...». ولا بأس أن يكون في صلاة العيد في مسجد «الحسن» في حي الميدان بدمشق، الذي أخبرتنا قنواته ذات يوم أنه لم يتظاهر، بل خرج ناسه «يشكرون الله على نعمة المطر»، و«عفو رئاسي» عن المخفيين قسراً. في الحالتين فضحت الحقائق الوجه الحقيقي للديكتاتور «الإنساني والمتنور الحداثي». فصور آلاف البشر الهائمين على وجوههم، على أمل العثور على «أشباه» أبنائهم، تعني كسراً لتابوهات معادلة القمع: «لا تسأل عمن نخفيه ولا لحقت به». ومنذ عهد الأسد الأب، والمعادلة تقوم على صمت، وبنصيحة «خبراء»، تحت رعب «لا تستفز مخابرات النظام فيأخذوك»، وهو ما خبره السوري والفلسطيني- السوري طيلة عقود. إذاً، ما شهدته شوارع دمشق، بتقاطر من كل المدن السورية، يضع النظام أمام معضلة: سورية لن تعود إلى ما قبل 2011. لم يعد بمقدور أجهزة القمع القول إن الصور «مفبركة». وقد تكون مفاجأة له أن يكتشف السوريون حجم كارثة التهمة الجماعية بـ«الإرهاب»، وأن المصير لم يعد فردياً، بل يمس كل المجتمع، الذي يعيش كارثة حكم بلادهم وفق عقيدة عصابات وقطاع طرق يبتزون جيوب أفقر الناس، بحثاً عن مصير أبنائهم، بعيداً عن حفر المحرقة وصور «قيصر» المسربة. على حواف التجويع والظلام، وانتفاء شروط الحياة الكريمة، بإمعان أسرة الحكم في الإمساك بالسلطة، باعتبار البلاد مزرعة مملوكة لها منذ أكثر من 5 عقود، لم يعد للناس ما يخسرونه. سيكتشف السوريون أن «العفو الرئاسي» لن يعيد لهم مئات آلاف المغيبين قسراً، وأن تهمة «الإرهاب» التي طاولتهم كمجتمع أسست لوضاعة وإجرام المجازر، ولشعارات التطهير تحت بند: «سورية أنحف... سورية أحلى»، تهجيراً وقتلاً وحرقاً. صحيح أن رياح السياسة الدولية، ورغبة دولة الاحتلال الإسرائيلي ببقاء النظام، لم تكن في مصلحة شعب سورية. لكن مهما تعمق الاستبداد والقمع، تبقى إرادة الحياة والحرية قاسماً مشتركاً يجمع الناس على مستقبل يزيل ركام الدمار، وكل أهداف الجرائم لتدمير نسيج مجتمعها. والجرائم لا تسقط أبداً بالتقادم.

انتهاكات في الضفة

استولى مستوطنون، بحماية قوات الاحتلال، أمس الخميس، على عشرات الدونمات من أراضي بلدة الخضر جنوب بيت لحم جنوب الضفة الغربية، واعتدوا على مالكيها، فيما حوّل اولئك المستوطنون حافلة قديمة إلى مطعم، ونصبوا معرشا تمهيدا لإقامة بؤرة استيطانية. كما اقتحم مئات المستوطنين منطقة برك سليمان السياحية بين بلدتي الخضر وارطاس جنوب بيت لحم، بحماية الجيش الاسرائيلي، وادوا طقوسا تلمودية. من جانب آخر، اغلق مستوطنون الشارع الرئيسي الواصل بين جنين ونابلس، امام حركة الفلسطينيين، واقتحموا موقع مستوطنة «حومش» المخلاة.

دستور قيس سعيّد
فرض أمر واقع بقرارات أحادية

يطرح توجّه الرئيس التونسي قيس سعيّد لإقرار دستور جديد للبلاد، الكثير من التساؤلات من قبل مختصين في القانون

تونس ـ **بسعة بركات**

في إطار المسار الأحادي الذي يقود الرئيس التونسي قيس سعيّد تونس لتأسيس ما يسميها «جمهورية جديدة» في تونس منذ قراراته الانقلابية التي بدأها في 25 يوليو/تموز الماضي، يبرز توجّهه لإقرار دستور جديد تحت شعار إصلاحي، غير أن خبراء مختصين في القانون يحذرون من توجه سعيّد لفرض أمر واقع، وإقرار دستور جديد على المقاس، طالما أنه لا يتم إشراك فاعلين سياسيين في مسار وضعه، والأخذ بمختلف الآراء والتصورات. بل إن دستوريين يقولون إنه لا حاجة أصلاً لدستور جديد للبلاد، طالما أن دستور 2014 لم يمضِ عليه 7 سنوات، مشيرين إلى أن التسرع في وضع دستور جديد سيقود حتماً إلى الفشل.

ويحث سعيّد مع خبير القانون الدستوري العميد صادق بلعيد، في لقاء في القصر الجمهوري مساء الأربعاء الماضي، «جملة من المسائل القانونية والدستورية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى موضوع تشكيل لجنة وطنية لتأسيس جمهورية جديدة». وأكدت صفحة رئاسة الجمهورية أن سعيّد بيّن أن المشاركة «مفتوحة لكل من سانَد مسار التصحيح يوم 25 يوليو 2021، وأن اللجنة العليا ستنقسم إلى لجنتين فرعيتين، إحداهما للإصلاحات الدستورية والسياسية، أما الثانية فستتولى اقتراح جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها».

وتعليقاً على سعي الرئيس التونسي لإقرار دستور جديد، قالت أستاذة القانون الدستوري، منى كريم، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تونس لديها دستور، ولا حاجة لها إلى دستور جديد». واعتبرت أن «إعداد دستور بطريقة أحادية وعلى القياس ممكن حتى في ظرف أسبوع، ولكن إذا كان الدستور بطريقة ديمقراطية وتشاركية فلا بد من أخذ رأي كل الأطراف سواء كانت سياسية أو غير سياسية، وبالتالي فتحديد الوقت مرتبط بطريقة وضع هذا الدستور». وأوضحت كريم أن «الدستور إذا وُضع بطريقة أحادية سيكون دستوراً شكلياً، فيما الدستور ليس مجرد كلمة فضفاضة، بل هو الفصل بين السلطات، وهو حقوق وحريات ودولة القانون، وبالتالي فهو ليس مجرد شكل أو حاوي نصوص، بل هو أيضاً محتوى». واعتبرت أنه «في الظرف الحالي فقد أصبح كل شيء ممكناً، لأننا خرجنا من منطق الدولة والقانون ودخلنا في دولة الأمر الواقع»، مضيفة أن «رئيس الجمهورية وبصفة أحادية يمكن أن يقوم بكل ما يراه صالحاً وفق تقديره». كما أكدت أن الدستور يمكن أن يكون جاهزاً مسبقاً ووُضع منذ فترة وعملية الأخذ بآراء بعض الخبراء شكلية»، وبيّنت كريم أنه «في الوضع الحالي الذي نعيشه، فقد نكون أمام الأمر الواقع، حيث إنه لم يتم إلغاء دستور 2014 بطريقة قانونية لأن الدساتير لا تلغى إلا بالثورات، وصحيح يمكن تعديلها، ولكننا في الوضع الراهن لا ألغيناه ولا عدلناه».

من جهته، أكد أستاذ القانون الدولي عبد المجيد العبدلي، أنه «من الممكن من الناحية القانونية والزمنية إنجاز دستور في ظرف وجيز جداً، أي أسبوع وربما أقل، وبالتالي لا وجود لفترة زمنية محددة لصياغة الدساتير». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لكي يكون الدستور شاملاً ومعبّراً عن تطلعات الشعوب، فلا بد من التوافق حوله»، مبيناً أن «الدستور لم ينص على الاستشارة الشعبية وإذا كان عدد المشاركين فيها ضعيفاً فلن تكون مقياساً لوضع الدستور الجديد، لأن الدستور يجب أن يحظى بالموافقة ويمثل العدد الأكبر من التونسيين ويكون شاملاً». وشدد العبدلي على أن «الدستور لا يوضع بطريقة مستبدة وأحادية، هذا إن أردنا أن يكون ناجحاً»، مبيناً أن «وضع دستور يتطلب التوافق حوله، ولكن يبدو حالياً أن هناك تسرعاً في الذهاب نحو دستور جديد سيؤدي إلى تغيير النظام السياسي، ولكن هذا سيقود إلى الفشل». ولفت إلى أن «صياغة دستور تتطلب وجود مختصين في القانون، ولكن أيضاً مشاركة عدة أطراف أخرى سواء في علم الاجتماع والنفس، أي في بقية العلوم، وبالتالي لا يصاغ الدستور بطريقة منفردة»، مضيفاً أن «الدستور الناجح هو الذي يصاغ بطريقة تشاركية وبموافقة واسعة». ورأى العبدلي أن «التوجّه حالياً نحو نظام رئاسي غير مجد، فقد فشل هذا النظام منذ 1956 إلى 1987». وتابع أنه «في الوضع الحالي لا يمكن وضع دستور جديد، فالتسرّع ستكون نتائجه وخيمة، والدستور وحدة متكاملة بحسب الفصل 146، وبالتالي لا يمكن تطبيق الفصل 80 منه وترك البقية، فإما إنهاء العمل به صراحة أو العمل به كاملاً، ولكن للأسف نعيش لخبطة وتسرعاً».

وفي السياق نفسه، رأى أستاذ القانون الدستوري الصغير الزكراوي، أن «سعيّد دخل مرحلة الارتجال لأنه لا يمكن كتابة دستور في أيام معدودة»، مضيفاً في تصريح لإذاعة «موزاييك» أن توجهات سعيّد «لا تؤسس للديمومة وهو يريد دستوراً على المقاس». وقال الزكراوي: «ليس لسعيّد أفق واضح وتصور يجسد مساراً وطنياً، وعليه أن يتعامل مع معارضيه»، مؤكداً أن «ما يقوم به سعيّد يبني لمسار شخصي لا يضمن استمرارية الدولة، حيث لا تُمكن كتابة دستور في أيام معدودات لأن هذه مسألة عبثية». وأضاف: «من الواضح أن سعيّد كتب دستوراً وشكّل لجنة لإضفاء مشروعية على ما كتبه، وقد خرج من القانونية، وهذا المسار لن يعمّر طويلاً».

ويأتي سعي سعيّد لوضع دستور جديد في وقت أقصى فيه مختلف الأطراف الأخرى، وفي ظل إعلانه حل البرلمان وبعد وضع نفسه مسؤولاً عن السلطة التنفيذية. وفي هذا السياق، رأى أستاذ القانون الدستوري عبد الرزاق المختار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الحديث عن دستور لا يستقيم من دون تحديد السياق، فقد تم تغييب الحديث عن 25 يوليو والإجراءات الاستثنائية». وأضاف: «عوض العودة إلى مسار الدولة العادية، يتم الحديث عن دستور جديد، ولا يجب أن ننسى أن نقطة الانطلاق كانت تحت عنوان الفصل 80 من دستور 2014 وليس تحت عنوان مرحلة تأسيسية جديدة»، مؤكداً أن «ما يحصل هو انحراف بالفصل 80 وفي اللحظة والسياق العام». وأوضح المختار أن السؤال المطروح هو: «هل نحتاج فعلاً إلى دستور جديد فيما لدينا دستور قائم لم يتم تقييمه؟»، معتبراً أن «هناك بُعداً انفرادياً في المسار التأسيسي الذي لا يُعتبر تشاركياً جماعياً». وتابع: «من ناحية الأسلوب فكل المؤشرات توحي أن المسألة قائمة على بُعد فردي، في حين أن الحاجة إلى الدساتير مجتمعية وتبنى في لحظات معينة».

كريم: إذا وُضع الدستور بطريقة أحادية سيكون شكلياً

اتهامات لقيس سعيّد بأنه يريد دستوراً على المقاس

السودان: تزخيم الاحتجاجات

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

احتجاج في الخرطوم، إبريل الماضي (محمود حجاج/الأناضول)

توجه الآف السودانيين، أمس الخميس، إلى محيط القصر الرئاسي بالخرطوم، في استمرار لمقاومتهم الانقلاب العسكري، الذي وقع في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وجاء خروج السودانيين وأغلبهم من الشباب بناء على دعوة من لجان المقاومة، المشرف الرئيس على الحراك الثوري ضد الانقلاب، والتي دعت لمليونية جديدة سبقتها عشرات المليونيات. وأطلقت مليونية أمس من محطة باشدار، جنوبي الخرطوم، باتجاه القصر الرئاسي.

ومع بداية التجمع، بدأ المشاركون في ترداد الأناشيد والأشعار الثورية والهتاف المطالبة بعودة العسكر إلى الثكنات، فضلاً عن تطبيق القصاص لقتلة المتظاهرين وعودة المسار الديمقراطي للبلاد، لكن قوات الشرطة حاولت تفريق التجمع من محطة بشدار قبل انطلاقه تجاه القصر. وأطلق عناصر الشرطة عبوات الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية، فتصدى لها المشاركون بالحجارة وأجبروهم على الانسحاب، قبل الاشتباك على مداخل شارع القصر بوسط الخرطوم. وادت تلك الاشتباكات إلى وقوع إصابات وسط المتظاهرين. وأغلق المتظاهرون شوارع رئيسة وفرعية في الخرطوم، بالحواجز الأسمنتية وجذوع الأشجار وإطارات المشتعلة، وفق مراسل الأناضول وشهود عيان. وردد المشاركون الذين يحملون الأعلام الوطنية، هتافات مناوئة للحكم العسكري، وتطالب بعودة الحكم المدني الديمقراطي. كما رفعوا لافتات كتب عليها: «لا للحكم العسكري»، و«دولة مدنية كاملة»، و«الشعب أقوى والردة مستحيلة»، و«حرية، سلام، وعدالة»، و«نعم للحكم المدني الديمقراطي». وخرج مئات المتظاهرين بدعوة من «تنسيقيات لجان المقاومة» في مدن بحري (شمال)، وأم درمان (غرب)، ومدني (وسط)، للمطالبة بعودة الحكم المدني الديمقراطي. وكانت لجان المقاومة قد شدّدت في بيان مساء الأربعاء على «مبدأ محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن العنف والقتل وإطلاق الرصاص والاعتداءات وكل الانتهاكات التي ارتكبت ضد المتظاهرين السلميين والمواطنين الأبرياء المتضررين». وأشار البيان إلى أن «عودة الاحتجاجات من أجل استعادة المسار الديمقراطي والتحول الديمقراطي واستكمال مهام ثورة ديسمبر (كانون الأول 2018) المجيدة، في تحقيق الحالة والحرية والسلام، وتفكيك نظام حزب المؤتمر الوطني المعزول بأمر الشعب السوداني». وذكر البيان أن «ما حدث في الجنينة (عاصمة ولاية غرب دارفور) وكريندك وما يحدث في جميع أنحاء البلاد من إشعال للصراعات الأهلية والقبلية، هو مشروع النظام المعزول والسلطة الحالية وجميع المتحالفين معها للتفريق بين السودانيين وتقسيمهم على أساس إثني وعنصري وجهوي». وقالت لجان المقاومة إن المواكب «ستكون مركزية تتوجه نحو قصر الشعب من أجل تحقيق مصالح الشعب السوداني في التغيير وبناء دولة المواطنة وسيادة حكم القانون والمؤسسات» مؤكدة تمسكها بشعاراتها (لا مساومة، لا تسوية لا شراكة) مع الحكم العسكري.

ومنذ انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، لقي أكثر من 90 شخصاً مصرعهم خلال الاحتجاجات الشعبية المناهضة للانقلاب وجُرح أكثر من ألفين آخرين، فيما لا تزال العملية السياسية التي تتبناها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد»، تشهد بطئاً في تحقيق أي تقارب بين أطراف الأزمة السودانية.

وكان المعتقلون السياسيون والمحتجزون بسجن سوبا، جنوبي الخرطوم، قد دخلوا أمس الأربعاء، في إضراب مفتوح عن الطعام للإضغط على سلطات الانقلاب لإطلاق سراحهم أو تقديمهم لمحاكمات عادلة وعلنية. وأعلنت حملة «سودان حر»، وهي حملة تشارك فيها تنظيمات نقابية ومهنية ولجان مقاومة، عن دعمها للمعتقلين في معركة الأمعاء الخاوية. واعتبرت الحملة في بيان أن الخطوة تأتي في سبيل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتفكيك منظومة الاعتقال التعسفي والاحتجاز التحفظي والإخفاء القسري. ودعت كل القوى الثورية بتنظيماتها المختلفة لدعم الثوار المضربين عن الطعام.

مسافر يطا مهددة بالتهجير
المحكمة العليا تمهد طريق الاستيطان

رام الله ـ **محمود السعدي**

بعد 22 عاماً من مقاومة أهالي مسافر يطا جنوبي الخليل كل الاعتداءات الإسرائيلية وهدم منازلهم، يواجه هؤلاء خطر التهجير من أرضهم، بعدما رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا، أمس الخميس، التماساً لمنع التهجير بعد 22 عاماً من تقديمه. وقال رئيس مجلس قروي مسافر يطا، نضال يونس، لـ«العربي الجديد»، إن «محكمة الاحتلال العليا رفضت الالتماس المقدّم من أهالي المسافر عام 2000، بعدم تهجيرهم من أراضيهم ومنازلهم، على الرغم من استنفاد الأهالي جميع الجهود القانونية لمنع التهجير». وتابع يونس «أن رفض الالتماس، يعني إمكانية اقتحام المسافر وتهجير أهاليها في أي لحظة، بما يعني تهجير مئات العائلات وهدم منازلها، ومنشآت تعليمية وصحية تخدم أهالي المسافر». وتضم مسافر يطا، بحسب يونس، 12 قرية على مساحة 35 ألف دونم، هي: جنبا، المركز، الحلاوة، الفخيت، التبان، المجاز، صفي الفوقا، صفي التحتا، مغاير العبيد، طوبا، خلة الضبع، والمفقرة. وأشار يونس إلى أن المنازل في المسافر مبنية من الطوب والصفيح، والخيام، وتتعرّض للكهوف. وظل منوال المطاردة ومنشآتهم والاعتداء عليهم، وعلى أغنامهم، والهدف «تهجير السكان من أجل اطماع استيطانية»، مؤكداً أن الأهالي سيبذلون خلال الفترة المقبلة جهوداً دبلوماسية وتدخّلات سياسية لمنع ذلك التهجير.

يُذكر أن الاحتلال أعلن مسافر يطا منطقة عسكرية مغلقة عام 1981، وفي منتصف الثمانينيات هدم قرى المسافر في العديد من المرات، وصادر الأغنام من أهلها. وظل السكان في حالة مطاردة دائمة من قبل الاحتلال في الكهوف والجبال. وفي خريف عام 1999، أغلق الاحتلال منطقة المسافر بشكل كامل، وأخلى جنوده كل السكان بالشاحنات إلى إحدى القرى، وبعد ساعات عاد السكان للكهوف. وظل منوال المطاردة مستمراً، حتى ربيع عام 2000، إذ أصدرت ما تسمى «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» قراراً احترازياً بضرورة بقاء السكان في منازلهم، وعلى إثره جمّد الاحتلال التدريبات بالذخيرة الحية، حتى عام 2012، حيث عاد جيش الاحتلال يطالب بنهم بمسافر يطا لتدريباته العسكرية. وإضافة إلى اعتداءات الاحتلال، لم تسلم المنطقة من استفزازات المواطنين، وكان آخرها يوم الأربعاء الماضي، إذ عمدت مجموعات من المستوطنين، إلى نصب بيت متنقل (كرفان)، وشيدت مجسماً على شكل نجمة سداسية على أراضي الفلسطينيين في المسافر، تمهيداً للاستيلاء عليها، وفق تصريحات لمنسق المقاومة الشعبية والوطنية في جنوب الخليل، راتب الجبور.

رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماساً لمنع التهجير

شرق غرب

الصومال: الانتخابات الرئاسية في 15 مايو

أعلنت لجنة تنظيم الانتخابات الرئاسية في الصومال، أمس الخميس، عن جدول زمني لإجراء الاستحقاق الرئاسي، بعد تأجيل مستمر منذ عام 2020. وحددت اللجنة المكونة من 16 عضواً برلمانياً 15 مايو/أيار الحالي موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية التي يتنافس فيها أكثر من 20 مرشحاً. وحددت اللجنة يومي 8 و10 مايو لتسجيل المرشحين. ومن المرتقب أن تبدأ اللجنة، بعد غد الأحد، بتسلّم ملفات المرشحين للانتخابات.
(العربي الجديد)

لبنان: سلامة يسلّم مستنداته للقضاء

أعلن حاكم المصرف المركزي اللبناني رياض سلامة (الصورة)، أمس الخميس، أن هيئة التحقيق الخاصة التابعة للمصرف وافقت على تسليم معلومات عن الحسابات الخاصة بشقيقه رجا سلامة إلى النائب العام التمييزي غسان عويدات. ويواجه الشقيقان تحقيقات قضائية في لبنان وخمس دول أوروبية على الأقل بتهمة اختلاس ما لا يقل عن 330 مليون دولار من الأموال العامة. وينفي كلاهما هذه الاتهامات. وكشفت ثلاثة مصادر قضائية، لوكالة رويترز، أن قاضية التحقيق الفرنسية أود بوريسي التقت بعويدات أمس، في أول زيارة من نوعها لأحد القضاة الأوروبيين.
(العربي الجديد، رويترز)

الإمارات تريد تحديث قواتها المسلحة

شدّد وزير الدولة لشؤون الدفاع الإماراتي محمد بن أحمد البواردي، أمس الخميس، على أهمية تحديث الدولة قواتها وتنويع مصادر تسليحها وتعزيز الصناعات الدفاعية المحلية، في ظل «التحديات الأمنية» التي فرضتها التطورات الأخيرة في العالم والمنطقة. وقال عشية احتفال بلاده، اليوم الجمعة، بالذكرى الـ46 لتوحيد القوات المسلحة في 6 مايو/ أيار 1976، إن «المنطقة والعالم يشهدان تحولات كبرى، ولن نتردد في اتخاذ الخطوات المناسبة».
(الأناضول)

العراق: الجيش ينذر المصلحين بسنجار

أكدت وزارة الدفاع العراقية، أمس الخميس، أنها لن تسمح بوجود «مجاميع مسلحة» خارج إطار الدولة في قضاء سنجار، غربي محافظة نينوى، شمالي البلاد. وقال المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة (تابعة للوزارة) اللواء تحسين الخفاجي إن «مجمل الأحداث التي حصلت في سنجار كانت بسبب بعض غير المنضبطين، الذين قاموا بفرض الهيمنة وقطع الطرقات ضد السلطات الأمنية في القضاء». واذنلعت اشتباكات بين الجيش العراقي ومسلحين موالين لتنظيم «العمال الكردستاني» يوم الاثنين الماضي.
(الأناضول)

الأطلسي سيعزز وجوده في البلطيق

نقلت الإذاعة العامة السويدية (إس. في تي)، أمس الخميس، عن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة) قوله إن الحلف سيزيد وجوده حول حدود السويد وفي بحر البلطيق، أثناء تقديم السويد طلباً للانضمام إلى الحلف وبحث الطلب.
(رويترز)

قضية

لا يتوقف سيل الشهادات التي يرويها مواطنون حول المجازر التي ارتكبتها قوات النظام ومليشياته في جنوبي دمشق، في حي التضامن ومحيطه، منذ ظهور شبيحة شارع نسرين، وهي مجازر تعود إلى الواجهة حالياً

شارع نسرين

معقل المجازر في جنوب دمشق

باريس ـ **وليد الأحمد**

مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السوري في ربيع عام 2011، شاركت مجمل أحياء جنوبي العاصمة السورية دمشق، والمكتظة بالسكان، (نحو مليوني نسمة)، بهذه الاحتجاجات، بشقيها: السلمي عبر التظاهرات، ثم العسكري بعد تشكيل مجموعات مسلّحة انطوت تحت مسمى «الجيش السوري الحر». ولم يتمكن «الجيش الحر» من طرد قوات النظام من مجمل تلك المناطق، ليفرض النظام عليها تدريجياً حصاراً شمل مناطق الحجر الأسود، التضامن، العسالي، القدم، وبلدات بلدا، ببيلا، وبيت سحم، إضافة إلى مخيم اليرموك. وتحوّل الحصار إلى حصار محكم اعتباراً من منتصف عام 2013، وذلك بمشاركة مليشيات ومجموعات مسلحة محلية (شبيحة)، أغلبها ذات طابع طائفي تولت قمع الاحتجاجات بعنف شديد، مع ارتكاب كل أشكال الانتهاكات والجرائم من اعتقالات وضرب وتعذيب وقتل وحرق واغتصاب. وجرى كلّ ذلك بمنأى عن أي مراقبة أو محاسبة من جانب قوات النظام، والتي كثيراً ما كانت تشارك المليشيات ومجموعات الشبيحة هذه الجرائم وتشجعهم عليها.

وعلى غرار بقية المناطق، شهد حي التضامن المتاخم لمخيم اليرموك، والذي يضم خليطاً من السكان، هذا السيناريو من تطور الاحتجاجات، ليرد النظام السوري على ذلك بإنشاء مثل هذه المجموعات في منطقتهم، وهي خليط من الشبيحة الطائفيين، وعناصر منتدبين من أجهزة الأمن أو من جيش النظام، خصوصاً من الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام بشار الأسد. وتنشر «العربي الجديد» شهادات عدة لناشطين وإعلاميين كانوا في منطقة حي التضامن وقت وقوع تلك المجازر، والتي عاد الحديث عنها بعد التحقيق الذي نشر أخيراً في مجلة «نيو لاينز» الأميركية، وهو من إعداد الباحثة السورية انصار شحّود والباحث التركي أور أوميت اونغر، العاملين في «مركز الهولوكوست والإبادة الجماعية» في جامعة أمستردام.

والتحقيق يوثق تنفيذ عناصر من المخابرات العسكرية وقوات الدفاع الوطني التابعة للنظام عملية إبادة ممنهجة بحق مدنيين في حي التضامن الدمشقي. ويوثق تحديداً كيف «قام كل من أمجد يوسف ونجيب الحلبي في يوم 16 إبريل/نيسان 2013، بإعدام 41 شخصاً عبر الإلقاء بهم في حفرة تم إعدادها مسبقاً لهذا الهدف في وسط أحد الشوارع غير المأهولة في حي التضامن». وبعد الانتهاء من إطلاق النار على الضحايا واحداً تلو الآخر، أضرم الجناة النار في جثث ضحاياهم عبر إحراق إطارات سيارات وُضعت مُسبقاً في قعر الحفرة، فيما جرى الاعتماد على جهود الباحثين في تقرير آخر نشرته صحيفة «ذا غارديان» البريطانية وتضمن فيديو المجزرة.

يقول عز الدين العلي، وهو ناشط إعلامي تواجد في حي التضامن، إن أهم المجموعات المسلحة التابعة للنظام تشكلت خلال الأشهر الأولى من انطلاق الثورة السورية في ربيع 2011، وهم من كانوا يعرفون بـ«شبيحة شارع نسرين» وفق ما كانوا يطلقون على أنفسهم. ويلفت إلى أنه سرعان ما امتد نشاطهم إلى خارج منطقة التضامن وتشكلت منهم مليشيا «الدفاع الوطني»، إضافة إلى مليشيات أخرى فلسطينية تابعة لأحمد جبريل أو «فتح الانتفاضة» «كانت تتمركز غرب التضامن، كما أن هناك حضوراً للأمن العسكري ونقطة واحدة لـ«حزب الله» اللبناني زرعها في مطلع 2013، بحسب العلي. لكن معظم أو جميع الجرائم المرتكبة تمّت كما يقول العلي، بواسطة مجموعات «شارع نسرين» وهم «خليط من المدنيين وعناصر الأمن أو الجيش، وغالبيتهم الساحقة من الطائفة العلوية». ويضيف العلي، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن العديد من الإشخاص متورطون في جريمة التضامن، إضافة لمن ظهروا في الفيديو المسرّب حول الجريمة والذي نشرته «ذا غارديان»، مشيراً إلى أن أحداث وتطورات تلك الفترة «كثيرة ومعقدة، ويعتبر صالح الراس (أبو منتجب) وهو ضابط متقاعد (تمّت الإشارة إليه في النسخة العربية والمترجمة من تقرير الباحثيْن باسم صالح ر، بينما اسمه الكامل ورد في النسخة الانكليزية)، من أعتى المجرمين خلالها». ويلفت العلي إلى وجود «شخص آخر يدعى حكمت الإبراهيم (أبو علي حكمت)، الذي كان مسؤولاً عن الشؤون العسكرية ولا علاقة له بالسجن وموضوع الحفر، كما ورد في بعض المعلومات التي تم تداولها في الأيام الأخيرة حول الموضوع». مع العلم أن تحقيق الباحثيْن تطرق إلى حكمت، مشيراً إلى أن «شخصاً مثل إبراهيم ح. المعروف باسم أبو علي حكمت، وهو قائد في الدفاع الوطني وعضو سابق في سرايا الدفاع، كان يمتلك مقبرته البدائية لحرق جثث الضحايا الذين اعتقلهم عند الحواجز أو من مستشفى المجتهد».

ويقول العلي إن من كان يتولى أمر الحفر التي يدفن فيها الضحايا، هما شخصان: الأول يدعى نجيب الحلبي وظهر في الفيديو مع القاتل أمجد، والثاني يدعى ريبال، وكلاهما قتلا قبل سنوات. ويوضح أنه نادراً ما يتم الإفراج عن شخص معتقل لدى مجموعات «شارع نسرين» حتى لو تم دفع أموال. ويشير العلي إلى أن عمليات التصفية بدأت في الأشهر الأولى من عمر الثورة وقبل ظهور السلاح في يد المعارضين، مذكراً بمقتل يامن العواد الذي ورد اسمه في محاكمة أنور رسلان (ضابط سابق باستخبارات النظام حكم عليه بالمؤبد في ألمانيا بتهمة تعذيب معتقلين وقتلهم).

ويؤكد الناشط الإعلامي، أن عدد المفقودين «كبير جداً، بعضهم علمنا أنه تمّت تصفيتهم، وكثيراً منهم لا نعلم مصيرهم حتى الآن». ويوضح أن «منطقة شارع نسرين تحولت إلى ثكنة عسكرية ضخمة وامتد نشاط المجموعات العاملة فيها، والتي يتم تسليحها من قبل أجهزة الأمن التابعة للنظام إلى مخيم اليرموك، حيث كانت تجري ملاحقة بعض الفارين من أهالي التضامن باتجاه المخيم، ويتم اعتقالهم بالتعاون مع مليشيات أحمد جبريل». ويرأي الناشط الإعلامي، فإنه وفقاً لنمط الإعدامات التي كانت سائدة آنذاك، فإن «جميع الضحايا في تقديرنا هم من المدنيين، لأن العسكريين أو المنتمين إلى فصائل المعارضة لا يتمّ اعتقالهم بالجملة، بل كأفراد، ولا يتمّ إعدامهم في مجزرة جماعية، بل بشكل فردي، وبعد تحقيقات مطولة معهم».

27 مجزرة مصورة

بدوره، يؤكد الصحافي السوري مطر إسماعيل، والذي كان يغطي منطقة جنوبي دمشق في تلك الفترة، ويقيم في منطقة التضامن، ما جاء في تحقيق الباحثيْن حول المجزرة، من أنه تم الوصول حتى الآن إلى 27 مقطعاً مصوراً توثق 288 ضحية قتلوا عام 2013 في حي التضامن، وما ورد في تقرير «ذا غارديان»، هو مقطع واحد منها فقط، مؤكداً وجود مجازر عديدة أخرى ومصورة أيضاً. ويوضح إسماعيل في شهادته لـ«العربي الجديد»، أن انصار شحود والباحث التركي أور أوميت أونغر حصلا على 27 مقطعاً، وكان التركيز على التعرف على الجناة الظاهرين في هذه المقاطع، وأبرزهم أمجد يوسف، صف ضابط المتطوع في الفرع 227 التابع للأمن العسكري، ونجيب الحلبي، إضافة إلى شخصيات أخرى مثل أبو منتجب، قائد إحدى المجموعات التابعة للفرع، وفادي صقر، قائد الدفاع الوطني في دمشق، واللواء بسام مرهج، قائد أركان الدفاع الوطني في سورية.

وحول هوية الضحايا الذين ظهروا في مجزرة التضامن، يقول إسماعيل إن جزءاً منهم من أهالي المنطقة وجزءاً آخر اعتقلوا على الحواجز المنتشرة ما بين اليرموك وبنايات القاعة في الميدان والفرن الآلي في الزاهرة قرب التضامن. ويضيف: «تحولت هذه المنطقة منذ سيطرة الجيش الحر على جزء من التضامن إلى مرتع للشبيحة الذين يقومون بمختلف الانتهاكات، حيث شهدت بشكل يومي، منذ بداية 2013 وحتى الشهر السابع من ذلك العام، حالات اعتقال». ويلفت إلى «أن المعتقلين كانوا ينقلون إلى حي التضامن الذي قُسّم إلى 15 منطقة أمنية يسيطر عليها الدفاع الوطني وفرع المنطقة، وكل مجموعة لديها مركز اعتقال خاص بها».

ضحايا فلسطينيون

ويعرب الناشط الفلسطيني أبو أحمد السهلي، الذي يعيش اليوم في أوروبا وفضّل عدم الكشف عن اسمه خوفاً على أهله في سورية، عن اعتقاده، بأن كثيراً من الضحايا الذين جرت تصفيتهم في حي التضامن عام 2013 هم من اللاجئين الفلسطينيين، لأن الاعتقالات كانت تتم بشكل رئيسي على الحواجز الثلاثة على مداخل مخيمي اليرموك وفلسطين، حيث ينقل المعتقلون إلى التضامن لتتم تصفيتهم هناك بعد ساعات قليلة.

ويوضح الناشط الفلسطيني، أن مسلحي «شارع نسرين» رفعوا في تلك الفترة شعار «كل واحد بمية»، بحيث أنه كانوا كلما قتل أحدهم في الاشتباكات مع «الجيش الحر»، أو خسروا نقطة عسكرية، يقومون بحملات اعتقال عشوائية في حي التضامن والأحياء المجاورة، خصوصاً مداخل حي اليرموك، وينقلون المعتقلين إلى حي التضامن، حيث تتم تصفيتهم على الفور.

وحول دور المجموعات الفلسطينية التابعة لأحمد جبريل وسواه من المليشيات الفلسطينية التي كانت تنشط في تلك المنطقة، يوضح أبو أحمد السهلي أن دورها كان يقتصر على التعاون الأمني مع مجموعات شبيحة نسرين، ووضع عناصرها في خط المواجهة مع مقاتلي المعارضة، من دون أن تتورط في عمليات التصفية للمعتقلين التي كانت من اختصاص شبيحة شارع نسرين.

ويشرح الناشط الفلسطيني أن المجزرة المصورة وقعت في الجزء الجنوبي الشرقي من حي التضامن، في منطقة قريبة من خط التماس مع فصائل المعارضة في شارع دعبول، وهي منطقة كانت خالية من السكان في حينها منذ أشهر عدة، ولا تبعد سوى مسافة قليلة عن حاجز مخيم اليرموك عند دوار البطيخة. ويذكر بأن الحاجز كان يشهد في تلك الفترة حركة نشطة لسكان اليرموك والحجر الأسود لتأمين احتياجاتهم الغذائية أو للخروج كلياً من المنطقة التي بدأ يشتد الحصار عليها بعد سيطرة «الجيش الحر» على المخيم نهاية 2012. ويلفت إلى أن عملية الخروج بحد ذاتها كانت تشوبها المخاطر، نظراً لعمليات القنص التي كانت تستهدف الراغبين بالخروج أو خلال دخولهم، من جانب قوات النظام المنتشرة على أسطح المنازل عند مدخل المخيم، ما تسبب بمقتل الكثير منهم. ويشير الناشط إلى أن من كان يتمكن من الوصول إلى الحاجز، كان عرضة أيضاً للاعتقال، حيث اختفى مئات الأشخاص بعد وصولهم إلى حاجز البطيخة. وينقل السهلي، وهو من سكان حي التضامن، عن شخص التقاه في لبنان تعرّض للاعتقال يدعى م. أبو راشد، قوله إنه جرى اعتقاله في تلك الفترة عند فرن التضامن، وسيق مع آخرين، ليحبسوا كل 6 أو 7 أشخاص، في دكان، ويتم إغلاق الباب عليهم، ثم يجري إخراج رأس كل واحد من فتحة صغيرة في الدكان، وتخلع رقبته ليموت ببطء. ويوضح أن المجموعة التي اعتقلته انشغلت بإعدام أشخاص آخرين، فتمكن من الهرب من الدكان، وانتقل زحفاً إلى شارع التضامن حتى وصل إلى مخيم اليرموك ثم هرب إلى لبنان.

ويشير السهلي إلى أن عائلة كاملة من بيت العمايري الفلسطينية، وهم أم زياد وابنتها وابنها، ذهبوا لزيارة ابنتها المتزوجة والتي كانت تستأجر مع زوجها وأولادها الثلاثة منزلاً في شارع نسرين، فاقتادهم مسلحون يتبعون لمجموعة «أبو منتجب» من بيت ابنتها في يونيو/حزيران 2013 من دون أن يعرف مصيرهم حتى الآن. كما يروي السهلي شهادات عن العديد من الأشخاص الذين قتلوا في منطقته على يد «شبيحة نسرين»، ومنهم محمد عقلة، وهو فلسطيني من ذوي الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة)، قتلوه بالرصاص.

خلفيات طائفية

ويعرب الناشط الإعلامي رامي السيّد المقيم حالياً في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في الشمال السوري، والذي كان يغطي أخبار جنوبي دمشق في تلك الفترة، عن اعتقاده بأن الضحايا المدنيين الذين تمّت تصفيتهم في حي التضامن ليسوا بالضرورة من سكّان الحي، وربما يكون من بينهم مدنيون من مخيم اليرموك والحجر الأسود والزاهرة ودف الشوك والميدان وبلدا وببيلا. ويشرح أن سكان هذه المناطق هم خليط من السوريين من محافظات متنوعة، إضافة إلى الفلسطينيين.

وبدأ بالفعل أهالي وأصدقاء ضحايا مجزرة منطقة التضامن جنوب دمشق، في الأيام الأخيرة، في التعرف إلى وجوه بعض الضحايا الذين ظهروا في الفيديو المسرب للمجزرة. واتضح أن اثنين من ضحايا المجزرة، التي ارتكبتها مجموعات تتبع النظام السوري فلسطينيان من مخيم اليرموك الأول يدعى وسيم عمر صيام والثاني سعيد أحمد خطّاب.

ويقول السيّد لـ«العربي الجديد»، إن «مجموعات الشبيحة كانت تنشط في هذه المناطق، إضافة إلى الحواجز التي كانت عند مدخل اليرموك ودف الشوك وشارع الثلاثين والزاهرة وحي الميدان، حيث كان يتم جلب المعتقلين إلى معقل الشبيحة في شارع نسرين، ليتم الانتقام منهم وتصفيتهم». ويلفت إلى أنه «في بعض الأحيان، كان يتم جلب المعتقلين والاعتداء عليهم وتعذيبهم وحتى الاغتصاب، من قبل العصابات الطائفية وبمشاركة أهالي هؤلاء المجرمين من باب التفاخر والانتقام والحقد الطائفي». ويقول السيّد: «أنا شخصياً عندما اعتقلت في إحدى المرات، تمّ سوقنا إلى حي الأسد العلوي على أطراف حي القدم، وتم الاعتداء علينا من قبل أهالي الحي، إذ حتى النساء شاركن في ضربنا، قبل أن يتم سوقنا إلى فرع المنطقة».

تصفيات فورية

يعرب الناشط عز الدين العلي عن اعتقاده بأن من ظهروا في فيديو مجزرة التضامن، هم من المدنيين الذين جرت تصفيتهم فوراً من دون محاكمة أو سؤال على قاعدة «التطهير العرقي». ويلفت في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن العسكريين، أي المنتسبين لـ«الجيش الحر» الذين يتم اعتقالهم لا يقتلون فوراً، بل كان يتم استجوابهم لأخذ معلومات منهم حول الفصيل الذي ينتمون إليه، وبعضهم كانوا يجبرون على تعاطي المخدرات ويدلوا بمعلومات.

حي التضامن في دمشق (لؤي بشارة/فرانس برس)

تولت مليشيات ذات طابع طائفي قمع احتجاجات جنوبي دمشق

عمليات التصفية بدأت منذ الأشهر الأولى من عمر الثورة

الضحايا المدنيون في حي التضامن ليسوا بالضرورة من سكانه

عصام زهر الدين

يؤكد الناشط الفلسطيني ابو احمد السهلي، لـ«العربي الجديد»، أنه جرى تدمير معظم البيوت عبر تلغيمها في المنطقة التي تمتد من حدود منطقة يلدا وصولاً الى جامع العلمان. ووقف السهلي، كان المشرف على التدمير عصام زهر الدين (الصورة)، الضابط في الحرس الجمهوري الذي قتل بانفجار لغم في 2017. ويوضح ان تدمير البيوت جرى خلال الايام الثلاثة لعيد الفطر عام 2012، لافتا الى انه «لم تستثن حتى المنازل التي تعود الى ضباط في جيش النظام».

الحدث

الانتخابات اللبنانية تنطلق في الخارج

تعول المجموعات السياسية المعارضة في لبنان على المغتربين والمغادرين «الجدد»، الذين يقترعون اليوم والاحد المقبل، لتغيير المعادلة السياسية في لبنان. وفي حين يؤيد قسم منهم أحزاب السلطة، فإن قسماً آخر دعم انتفاضة 17 اكتوبر/تشرين الاول، كما ارتفع منسوب الغضب لديه بعد انفجار مرفأ بيروت

تعويل على نقمة المغتربين لتغيير «المنظومة»

بيروت ـ **رينا الجمّال**

تتركّز الأنظار، اليوم الجمعة وبعد غد الأحد، على انتخابات اللبنانيين المغتربين، التي تعوّل عليها السلطة الحاكمة لتعزيز حظوظ فوزها، نسبة لما تمتلكه من قاعدة مناصرين منتشرين في الخارج، لا سيما «القدامى» منهم، في المقابل، تتكئ المجموعات المعارضة عليها لقلب المعادلة، خصوصاً من بوابة الدور الذي لعبه الاغتراب في «انتفاضة 17 تشرين» (أكتوبر/تشرين الأول)، خصوصاً بالتحركات الشعبية، واعتمادها بشكل أساسي على المُغادرين «الجُدد» الحاقدين على المنظومة الحاكمة، الذين هُجّروا قسراً منذ العام 2019 بفعل الأزمة الاقتصادية. في هذه الدورة، تتميز انتخابات المغتربين، التي تشمل الاقتراع في 58 دولة بعد استثناء أوكرانيا (ربطاً بالغزو الروسي)، بالإقبال الكثيف على التسجيل، وهو ما يُنتظر منه ترجمة في نسبة الاقتراع للتأثير جدياً في العملية الانتخابية، وانعكاسها لتحفيز الناس على التصويت في لبنان.

وبلغ عدد المسجلين 225114، النسبة الأكبر منهم، والتي تبلغ 30,6 في المائة، في القارة الأوروبية، بينما تسجل في العام 2018 92180 مغترباً، أي بزيادة مقدارها 132934. وكان اقترع منهم 46799 بنسبة 50,76 في المائة، وذلك بحسب أرقام شركة الأبحاث والدراسات «الدولية للمعلومات».

وكما في الداخل اللبناني حيث هناك مناطق محسوبة على الأحزاب التقليدية حيث قاعدة مناصريها، كذلك في الخارج. وتعدّ بعض الدول والعواصم والمدن مصبوغة سياسياً، لا سيما منها تلك التي لجأ إليها اللبنانيون إبان الحرب الاهلية (1975 1990) وما زالوا مرتبطين بزعمائهم، علماً أن البعض منها تغيّر نفسها الحزبي بعد الأزمات الاقتصادية، فتوافد إليها مهجرون قسراً غالبيتهم من الشباب، ما خلط الكثير من الأوراق والحسابات الانتخابية. مع الإشارة إلى أن مقاطعة «تيار المستقبل» وشارعه الانتخابات سيكون لها تأثير على النتائج والحسابات اللبنانيين المغتربين، نسبة إلى عدد المسجلين الناخبين الشبّة من غير المقيمين، خصوصاً في أوروبا 12390 ناخباً، عدا عن آسيا والدول العربية 20547 ناخباً. وتبعاً للأرقام، هناك انتشار كبير للناخبين من الطائفة السنية على صعيد دائرة بيروت الثانية (11 مقعداً نيابياً) 6 منها للطائفة السنية)، سواء في أميركا الشمالية حيث بلغ عدد المسجلين 3456 ناخباً، وأوروبا 5604 ناخبين، وآسيا والدول العربية 7665 ناخباً. وتشهد هذه الدائرة، التي تتنافس فيها 10 لوائح، معركة شرسة، خصوصاً مع مقاطعة رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري وجمهوره الانتخابات.

ويلعب الاغتراب الدور المؤثر الأكبر على صعيد دائرة الشمال الثالثة مارونياً (10 مقاعد نيابية تضم زغرتا بشري الكورة - البترون) سواء في أميركا الشمالية حيث تسجل 4740 ناخباً، وأوروبا حيث تسجل 3040 ناخباً، وفي آسيا والدول العربية حيث تسجل 2344. وتعدّ المواجهة في هذه الدائرة التي تتنافس فيها 7 لوائح، وتحديداً قضاء البترون، من الأشرس، والتي يحاول جبران باسيل، صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، أن يثبتها معقلاً له، ويعود نائباً فيها، في ظلّ منافسة قوية ستكون مع خصمه المسيحي الأكبر حزب «القوات اللبنانية» بزعامة سمير جعجع.

وتعتبر أفريقيا معقل الثنائي «حزب الله» وحركة «أمل» بزعامة رئيس البرلمان نبيه بري. وسيكون للمنتشرين فيها كلمة مهمة في الانتخابات، ولا سيما في دائرتي الجنوب الثانية (6921 ناخباً) التي يترشح عنها بري، وتضم صور والزهراني وتتنافس فيها 4 لوائح، والجنوب الثالثة (3540 ناخباً) وتضم النبطية، وبنت جبيل، ومرجعيون، وحاصبيا، وتتنافس فيها 3 لوائح. كذلك يبرز الصوت الشيعي في أوروبا على صعيد الجنوب الثالثة (7349 ناخباً) وفي الجنوب الثانية (5735 ناخباً). ورغم أن النتائج كانت دائماً محسومة في الجنوب لصالح الثنائي، الحزب والحركة، بيد أن هذه الدورة ستشهد معركة بين المنظومة والقوى التي انبثقت عن انتفاضة «17 تشرين»، والتي تمكنت، بعكس باقي الدوائر الانتخابية، من تجاوز فخّ تشتت اللوائح التي تضرّ بها، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز حظوظها ويجعلها قادرة على إحداث خرق.

وفي السياق، يعوّل المرشح عن لائحة «معاً نحو التغيير» في دائرة الجنوب الثالثة على مراد في أصوات المغتربين لتكون عاملاً مؤثراً في الانتخابات النيابية في لبنان، وأن تميل لصالح القوى التي انبثقت عن انتفاضة «17 تشرين»، والتي كان للاغتراب مشاركة فيها بأوجه مختلفة. ويقول «العربي الجديد»، إن المغتربين من الناحية الحسابية لهم دور حاسم في عدد كبير من الدوائر الانتخابية، ويتخطى عددهم العتبة أو الحاصل الانتخابي في بعض الدوائر، وحتى حاصلين وأكثر. ويضيف: «صحيح هناك قسم كبير من المغتربين مؤيد لأحزاب السلطة وتالياً مرشحيها، ولكن هناك أيضاً قسم كبير ينشد التغيير، الأمر الذي ظهر وكرّس في 17 تشرين (الأول) 2019». ويتابع: «رأينا كيف أن جمهور الاغتراب، وبطريقة غير مسبوقة تاريخياً، كان منحازاً بهذا الكم الهائل للبلد وللمواطنين، وممتعضاً من المنظومة الحاكمة. وقد ارتفعت وتيرة الغضب عند وقوع انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020. وهو ما لمسناه أيضاً من العمل المشترك والمتواصل بين المجموعات السياسية الناشئة والشباب، خصوصاً الموجود في الخارج». ويلفت مراد إلى أن العدد الكبير من الناخبين المغتربين المسجلين الذين يصوّتون ضمن الجنوب قادر على تأمين حاصل لأي لائحة، وهنا على هؤلاء أن يقولوا كلمتهم، ويضعوا الورقة التي تمثلهم في صندوق الاقتراع. ويتابع: نحن متفائلون بأن تصب أصوات المغتربين لصالح المعارضة، أي المجموعات المدنية المستقلة، بأكثر من 50 في المائة على مستوى كل لبنان، خصوصاً أن المغترب يعد متضرراً مباشراً من الأزمة الراهنة.

وفي السياق، يلفت الخبير الانتخابي ومنسق الحملة الانتخابية في «الكتلة الوطنية» أنطوان مخيبر، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أن حضور المعارضة «التغييرية» بات يتركز اليوم بشكل أساسي في أوروبا، وفرنسا تحديداً، والدول العربية، خصوصاً الخليجية تتقدمها الإمارات، في حين ينتشر «الثنائي»، حزب الله وحركة أمل، في أفريقيا، وهناك توزع لأحزاب سياسية تقليدية بين أميركا الشمالية بشكل كبير وأستراليا. ويتوقف مخيبر عند نقطة مهمة جداً، وقد تلعب دوراً في قلب المعادلة وتغيير الحسابات كلها في حال تُرجمت اقتراعاً، وهي أن الحجم الأكبر من المسجلين للانتخابات هم ما دون الـ35 سنة، عكس المشهد في لبنان، وهذا عامل مشجع، وقد يكون مساعداً لميل هذه الفئة أكثر ضد المنظومة. ويرى مخيبر أن عملية الإقبال على التسجيل وتخطيها باشواط النسبة المسجلة في العام 2018، تؤكد النقمة الشعبية الموجودة، والإرادة في الانتقام من السلطة السياسية. ويلفت إلى أن تراجع التصويت عند الطائفة السنية ستكون له تأثيراته، نسبة إلى حضورها الكبير في الخارج، ولا سيما على صعيد دائرة بيروت الثانية، حيث إن هناك قسماً كبيراً من المنتشرين هم من الناخبين فيها، وشكلون أكثر من الحاصل الانتخابي. ويضيف: بالتالي، فإن الانعكاسات إما ستصبّ لصالح قوى السلطة، وتحديداً حزب الله وحلفائه، أم للقوى التغييرية، وهنا نعوّل على عامل عمر المسجلين أيضاً، الذين يتمتعون غالباً بحرية الاختيار والقرار. بدوره، يقول الباحث السوسيولوجي عماد سماحة، لـ«العربي الجديد»، إن الاغتراب يعاني أساساً من حرمان وانعدام صلة بينه كتجمعات كبيرة، وبين الدولة المركزية بسلطاتها المتعاقبة، أضيف إلى ذلك أخيراً، بفعل الأزمة الاقتصادية، المجزرة التي ارتكبتها المصارف اللبنانية بحق ودائع اللبنانيين، وضمنها العائدة للمغترب، والتي تلخص جنى عمره. ويضيف: «لا شكّ أن التجمعات الكبيرة للمغتربين خلال القرن الماضي كان لها طابع سياسي، وحتى طائفي، وتمكن معرفة كيفية توزّعهم». ويوضح أنه «في أفريقيا على سبيل المثال، هم أكثر من الطائفة الشيعية ومن أبناء الجنوب خاصة. وفي البرازيل يغلب أولاد جبل لبنان قبل أن تطعّم لاحقاً بمناطق أخرى. أما أوروبا، فهي ذات خليط عجيب، وهناك توزع طائفي مناطقي على صعيد الولايات المتحدة الأميركية». ويلفت إلى أن هجرة الشباب بعد انتفاضة «17 تشرين» قد تحدث تغييراً في نسبة الاقتراع والمشاركة في العملية الانتخابية، وقد يكون هؤلاء هم من ساهموا في رفع نسبة التسجيل، إذ إن هناك حركة اعتراض، ولو كانت بطيئة، تظهر، ورغبة في إيصال معارضين إلى البرلمان كخطوة في مسار التغيير.

تقنياً، يتوقف الباحث في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات «لادي» كريستوف كبروز عند عوائق عدة تواجه انتخابات المغتربين، أبرزها بُعد مراكز الاقتراع عن أماكن سكن الناخبين. ويقول كبروز لـ«العربي الجديد»: «كما أن وزارة الداخلية عمّمت رابط مراكز الاقتراع بهدف مساعدة الناخبين لمعرفة الأماكن التي يصوتون فيها، ولكن هذا الموضوع واجه أيضاً العديد من المشاكل، فمن جهة الرابط لم يحدد بالضبط مركز الاقتراع، كما أن البعض اشتكى من أن اسمه ليس موجوداً».

دعوة للاقتراع بكثافة

دعا رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي (الصورة) المغتربين «للاقتراع بكثافة بكل نزاهة وحرية ضمير بهدف إيصال صوتهم وإحداث التغيير». وشدد، خلال تفقده غرفة العمليات الخاصة بإدارة ومراقبة الانتخابات النيابية في الخارج التي أنشأتها وزارة الخارجية أمس الخميس، على أن «انتخابات المغتربين دليل إضافي على أن لبنان المنتشر لا ينسى لبنان ويريد لبنان ويحب أن يعبّر عن هذا الاهتمام بوطنه من خلال صندوق الاقتراع».

من انتخابات اللبنانيين في إيدجان، إبريل 2018 (إيسوف سانوغو/فرانس برس)

الحدث

اتهامات لموسكو بمنع إجلاء المدنيين... والكرملين يؤكد مواصلة الحرب في أوكرانيا

هدنة روسية شكلية في آزوفستال

اتجهت الأنظار، أمس الخميس، إلى مصنع آزوفستال في ماريوبول، المحاصر من الروس، والذي لجأ إليه عشرات المدنيين، لكن هدنة أعلنت عنها موسكو ابتداء من يوم أمس بدت شكلية، مع اتهامات وُجهت لها بخرقها، وبمنع خروج المدنيين، في وقت كان الكرملين يصر على المضي قدماً لتحقيق كل أهداف الحرب

لا صوت يعلو فوق المعارك في أوكرانيا، مع إصرار روسيا على أن كل الخطوات، ومنها الدعم العسكري الغربي لكييف، غير قادرة على إعاقة تحقيق أهداف غزوها لهذا البلد، حتى أن الهدنة التي أعلنتها موسكو لثلاثة أيام ابتداء من يوم أمس الخميس لإجلاء مدنيين من مجمع آزوفستال لصناعات الصلب في مدينة ماريوبول، بدت صُورية. فحتى عصر أمس، لم يخرج أي من المدنيين المحاصرين في المصنع، وسط اتهامات لروسيا بعدم احترام وعدها بالهدنة، على الرغم من تأكيد الكرملين تشغيل الممرات الإنسانية لإجلاء المدنيين. وكان يُفترض أن يشهد محيط مجمّع آزوفستال، اعتباراً من يوم أمس ولثلاثة أيام، وقفاً لإطلاق النار أحادي الجانب أعلنت عنه القوات الروسية، بعد إجلاء أكثر من 340 شخصاً من ماريوبول والمناطق المحيطة بها، الأربعاء. إلا أن سفيانوسلاف بالامار، مساعد قائد كتيبة آزوف التي تدافع عن موقع آزوفستال، قال أمس عبر «تيليغرام» إن «الروس لا يحترمون وعدهم بهدنة ولا يسمحون بإجلاء مدنيين»، لا يزالون لاجئين مع مقاتلين في الطبقات السفلى من المجمع. كما أعلنت هيئة الأركان العامة الأوكرانية، في إفادتها الصباحية اليومية أمس، أن «القتال استمر حول مصنع آزوفستال»، مضيفة «بدعم من طائرات استانف العدو هجومه للسيطرة على المصنع». و«تحاول القوات الروسية تدمير الوحدات الأوكرانية» في هذا الجيب. وكان قائد كتيبة آزوف، دينيس بروكوبينكو، قال في رسالة على «تيليغرام» مساء الأربعاء، إن القوات الأوكرانية داخل مجمع آزوفستال تخوض «قتالاً دموياً عصبياً» ضد القوات الروسية. غير أن الكرملين قال إن الممرات الإنسانية «قائمة» في آزوفستال، والجيش الروسي يحترم وقف إطلاق النار الذي أعلنه الأربعاء. وأكد المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، في تصريحات للصحافيين، تشغيل الممرات الإنسانية لإجلاء مدنيين من مجمع آزوفستال، مضيفاً أن المصنع لا يزال محاصراً من القوات الروسية. ونفى اقتحام القوات الروسية للمصنع.

من جهة أخرى، اتهم بيسكوف دول الغرب بالتهوّل دون نهاية «سريعة» للحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا، بتزويدها أسلحة للدولة الموالية للغرب. وقال بيسكوف إن «الولايات المتحدة وبريطانيا والناتو (حلف شمال الأطلسي) كلل سلموا معلومات استخباراتية... للقوات المسلحة الأوكرانية بشكل دائم». وتابع «إضافة إلى تدفق الأسلحة التي ترسلها هذه الدول إلى أوكرانيا، فإن كل تلك الإجراءات لا تسهم في استكمال سريع للعملية». غير أن بيسكوف قال إن تلك الخطوات «غير قادرة على إعاقة تحقيق» أهداف العملية العسكرية الروسية. جاء ذلك رداً على سؤال حول تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأربعاء، نقلاً عن مصادر لم تسمها في الاستخبارات الأميركية، يفيد بأن معلومات استخباراتية قدمتها الولايات المتحدة للجيش الأوكراني سمحت باستهداف عدد من الجنرالات الروس بالقرب من الجبهة. وقالت الصحيفة، نقلاً عن مسؤولين أميركيين كبار، إن «عدداً كبيراً» من نحو 12 جنرالاً روسياً قتلتهم القوات الأوكرانية، استهدفوا بمساعدة أجهزة الاستخبارات الأميركية. من جهتها، قالت وكالة «نوفوستي» الروسية إن المسلحين الأوكرانيين في مصنع آزوفستال عرضوا مبادلة المدنيين هناك بالطعام والدواء.

في غضون ذلك، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس إن هناك مدنيين، من بينهم نساء وأطفال، ما زالوا في سراديب تحت مدينة ماريوبول، مضيفاً أن هناك حاجة لهدنة مطولة لتأمين عمليات الإجلاء.

مقابل ذلك، كان الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو يدافع عن الغزو الروسي لأوكرانيا، وقال في مقابلة مع «أسوشييتد برس» أمس إنه يقوم «بكل ما في وسعه» لوقف الحرب. واعتبر أن أوكرانيا «تستفز روسيا»، مؤكداً أن بيلاروسيا تؤيد السلام. وأضاف «بفضلي بدأت المفاوضات بين أوكرانيا وروسيا». وتابع «لكن لماذا أوكرانيا غير مهتمة بهذه المفاوضات؟». وفي وقت سابق من الأسبوع، أعلن الجيش البيلاروسي عن مناورات مفاجئة أثارت مخاوف أوكرانيا. ومع ذلك، أكد لوكاشينكو أن التدريبات لا تهدد أحداً. وتابع «نحن لا نهدد أحداً ولن نهدد ولن نفعل ذلك». وكانت موسكو قد أعلنت، الأربعاء، أنّ الجيش الروسي أجرى في جيب كالينينغراد محاكاة لعملية إطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.

ميدانياً، أعلنت هيئة الأركان العامة الأوكرانية، صباح أمس، أن «العدو فقد السيطرة على مناطق عدة بالقرب من ميكولايف وخيرسون». وفي لوغانسك، قال حاكم منطقة المنطقة سيرغي غايداي إن خمسة مدنيين قتلوا بسبب القصف الذي شنته القوات الروسية على المنطقة.

في السياق، أعلن القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية، فاليري زالوجني، أن الجيش الأوكراني بدأ هجوماً معاكساً باتجاه منطقتي خاركيف وإزيوم. وقال زالوجني، عبر حسابه على تيليغرام، إنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع نظيره الأميركي مارك ميلي، وأطلعه على المستجدات الأخيرة في أوكرانيا. من جهتها، قالت روسيا أمس إن مدفعيتها قصفت مواقع ومعاقل أوكرانية عديدة، ليلة الأربعاء الماضية، مما أسفر عن مقتل 600 مقاتل. فيما أعلنت سلطات مقاطعة بيلغورود غرب روسيا أمس عن تعرّض قريتي جوراڤليوفكا ونيخوتيفكا في هذا الإقليم للقصف من أراضي أوكرانيا، من دون وقوع إصابات بشرية.

في سياق آخر، تلقت أوكرانيا تعهدات بـ6,5 مليارات دولار إضافية كمساعدات إنسانية، في مؤتمر دولي للمانحين، عُقد أمس في العاصمة البولندية وارسو. وقالت رئيسة الوزراء السويدية ماغدالينا أندرسون، إن المبلغ فاق توقعاتهم. وأضافت: «أوكرانيا ستنتصر في هذه الحرب وسنقف إلى جانبكم». من جهته، أمل رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشال، في أن يمثل المؤتمر نقطة انطلاق لـ«خطة مارشال» لأوكرانيا، في إشارة إلى خطة رعتها الولايات المتحدة ساعدت في إنعاش الاقتصادات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. أما زيلينسكي، فدعا في كلمة عبر الفيديو، إلى «منح أوكرانيا فوراً صفة مرشح» للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. واعتبر أن «انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يكون الحقيقة المطلقة، ليس وعداً أو احتمالاً فقط». فيما قال رئيس الوزراء الأوكراني دينس شميهال خلال المؤتمر إن بلاده تلقت أكثر من 12 مليار دولار في صورة أسلحة ومساعدات مالية منذ بدء الغزو الروسي في 24 فبراير/شباط الماضي.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

كتيبة آزوف: الروس لا يحترمون وعدهم بهدنة في آزوفستال

12 مليار دولار من المساعدات المالية والعسكرية لأوكرانيا

تشير قوات انفصالية موالية لروسيا في مدينة ماريوبول (يوري كلاييف/الأناضول)

طرد دبلوماسيين دنماركيين

قالت وزارة الخارجية الروسية امس انها اعلنت سبعة دبلوماسيين دنماركيين «أشخاصا غير مرغوب فيهم» رداً على قرار كوبنهاغن طرد 15 دبلوماسيا روسيا الشهر الماضي. وقالت الوزارة ان سياسة الدنمارك المعادية لروسيا تلحق ضرراً خطيراً بالعلاقات الثنائية، وان موسكو تحتفظ بالحق في اتخاذ خطوات اخرى. من جهته، قال وزير الخارجية الدنماركي يبي كوفود «انه قرار ليس له اي مبرر، ويؤكد ان روسيا لم تعد تريد حوارا او دبلوماسية».

تقرير

مصر: إعادة ترميم معسكر «30 يونيو»

يسعى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى إعادة ترميم معسكر 30 يونيو، بما في ذلك عبر محاولات لاستعادة بعض الشخصيات التي كانت داعمة لانقلاب 3 يوليو، والتي تحولت إلى صفوف المعارضة، في وقت تسود شكوك في نيته إجراء مصالحة مجتمعية حقيقية

يحاول النظام استعادة خالد داود إلى جانبه (محمد الشاهد/فرانس برس)

القاهرة ـ العربي الجديد

تربط مصادر مقربة من الدائرة المحيطة بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الأخيرة شهدت محاولات من جانب النظام لإصلاح ذلك الوضع، من خلال استعادة بعض الشخصيات التي كانت داعمة لانقلاب 3 يوليو، ثم تحولت إلى صفوف المعارضة.

وأوضحت أن الشخصيات تتضمن «رئيس حزب الدستور السابق الصحافي خالد داود، الذي كان عضو ما يسمى بجبهة الإنقاذ، التي قدمت الدعم السياسي لانقلاب الجيش على الرئيس الراحل محمد مرسي، والذي جرى اعتقاله وحبسه لمدة تزيد عن عامين، قبل الإفراج عنه في إبريل/نيسان 2021، وأخيراً تجرت دعوته إلى إفطار الأسرة المصرية، الذي نُظّم برعاية السيسي في رمضان الماضي، وكرر خلاله الدعوة إلى حوار سياسي».

وأوضحت أن «هناك بعض الشخصيات السياسية التي كانت محسوبة على معسكر 30 يونيو، وجرى تهميشها واستبعادها من المشهد السياسي، وعلى رأسها المرشح السابق لرئاسة الجمهورية ورئيس حزب الكرامة السابق حمدين صباحي، والقيادي العمالي السابق ووزير القوى العاملة السابق كمال أبو عيطة، والسياسي الاشتراكي فريد زهران، والمحامي طارق العوضي، ونقيب الصحافيين ضياء رشوان، وعضو مجلس النقابة محمد سعد عبد الحفيظ، وعضو حركة تمرد محمد عبد العزيز، والمخرج خالد يوسف».

وخلال «إفطار الأسرة المصرية»، أعلن عن إعادة تشكيل ما يسمى بـ«لجنة العفو الرئاسي»، التي لاقت هجوماً واعتراضات من قبل البعض الذي رآها بدون جدوى، نظراً لأن الأجهزة الأمنية تعلم جيداً حالة كل معتقل وظروف اعتقاله، وهي في النهاية من تقرر من ستشملهم قائمة العفو الرئاسي.

ووصف المحامي طارق العوضي، عضو لجنة العفو الرئاسي، المشككين في دور اللجنة بأنهم «إخوان»، وذلك على الرغم من أن المحامي والحقوقي المحسوب على الأجهزة الأمنية نجاد البرعي هاجم هو أيضاً «لجنة العفو الرئاسي».

خلافات المخابرات و«الأمن الوطني»

وكشفت مصادر خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن خلافات بين جهاز المخابرات العامة من جهة، وقطاع «الأمن الوطني» بوزارة الداخلية من جهة أخرى، حول قرارات الإفراج عن المعتقلين. وقالت المصادر إن «الأمن الوطني حريص على التمسك بما يراه حقه الطبيعي في اختيار المعتقلين الذين سيصدر بشأنهم قرار العفو، حتى إنه في بعض الأحيان يقوم بالإفراج عن بعض المعتقلين الذين لم تصدر بحقهم أحكام نهائية وباتة، ممن يقبعون في السجون بقرارات من النيابة العامة بحبسهم احتياطياً». ولفتت إلى أنه «بعد الإفراج عن حسام مؤنس وبعض النشطاء السياسيين، في رمضان الماضي (من 2 إبريل/نيسان الماضي وحتى 1 مايو/أيار الحالي)، بقرار من السيسي وبتوصية من رئيس المخابرات اللواء عباس كامل، حرص الأمن الوطني على توجيه رسالة مفادها أنه هو في النهاية من يختار المفرج عنهم، وأنه في سبيل إثبات ذلك، تم الإفراج عن الصحافيين عامر عبد المنعم، وهاني جريشة، وعصام عابدين، وهم محسوبون على تيار الإخوان المسلمين».

وقال مصدر، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، إنه «في مقدمة المستبعدين من لجنة العفو، رئيس حزب مصر القوية المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، ونائبه محمد القصاص، إضافة إلى جميع المتهمين المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين المتورطين في قضايا عنف أو إرهاب». وأشار إلى أن «قوائم اللجنة ستقتصر على سجناء الرأي من الناصريين واليساريين المحسوبين على المعارضة المدنية، تمهيداً لعرض قائمة أولى تتضمن أسماء نحو 30 منهم على رئيس الجمهورية، للنظر في الأسماء الواردة في القائمة عقب انتهاء إجازة عيد الفطر».

يسعى النظام لاستعادة شخصيات تحولت إلى صفوف المعارضة

شكوك في نية النظام إجراء مصالحة مجتمعية حقيقية

مصالحة «جبهة 30 يونيو»

في السياق نفسه، قال مصدر برلماني إن «الحوار السياسي» الذي تحدث عنه السيسي في حفل «إفطار الأسرة المصرية» قبل يومين، يهدف إلى إحداث حالة من المصالحة مع التيار المحسوب على ما يعرف بـ«جبهة 30 يونيو»، والذي أيد إطاحة مرسي وشارك في تشكيل أول حكومة تالية برئاسة حازم الببلاوي عام 2013». وأضاف المصدر، لـ«العربي الجديد»، أن «التيار الناصري على وجه أخص كان جزءاً لا يتجزأ من نظام السيسي، حتى إعلان تنازله عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية عام 2017، وما تلا ذلك من اعتقالات واسعة في صفوف التيارين الناصري واليساري، وهو ما أحدث تغييراً شكلياً في مواقف هذه التيارات من النظام». وأوضح أن «التيار الناصري في مصر يعتمد على مبدأ «الشللية» في المقام الأول، الأمر الذي دفع المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي إلى مطالبة السيسي بالإفراج عن المتحدث السابق باسم «التيار الشعبي» الصحافي حسام مؤنس منفرداً، على الرغم من تطابق موقفه القانوني مع الصحافي هشام فؤاد عبد الحليم، والمحامي والبرلماني السابق زياد العليمي».

وشكك حقوقي بارز وأحد أساتذة القانون في «نية النظام المصري إجراء مصالحة مجتمعية حقيقية، وحوار سياسي حقيقي، وعفو شامل عن المعتقلين السياسيين».

وقال المصدر، الذي تحفظ على ذكر اسمه، إن «المصالحة المجتمعية لها آليات متعارف عليها دولياً، وهناك دول خاضت تجربة المصالحة، كما أن الدستور المصري نص عليها، ورغم ذلك لم تحدث». وقال المصدر إنه «لا يعتقد أن النظام المصري سيقوم بتطبيق آليات العدالة الانتقالية بشكل حقيقي، أو الشروع في المصالحة التي نص عليها الدستور»، مضيفاً أنه «لا توجد مصالحة حقيقية، ولا عفو حقيقي، ولا حوار سياسي واقعي، وبخاصة بعد مرور أكثر من 11 سنة على ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، و9 سنوات على انقلاب يوليو 2013».

رصد

سوف في مدينة استانة ـ أشرفية شمالي إيران (مرتضى نيكوبازل/ Getty)

الاتفاق النووي: إيران غير مستعجلة

اعتبر ثلاثة مسؤولين على دراية بطريقة تفكير دوائر الحكم في إيران، أن حكامها ليسوا في عجلة من أمرهم الآن لإحياء الاتفاق النووي من أجل تخفيف العقوبات على اقتصاد البلاد المعتمد على الطاقة، وذلك بعد أن ارتفعت أسعار النفط منذ أن غزت روسيا أوكرانيا. وقال مسؤول إيراني بارز طلب عدم الكشف عن هويته لأنه غير مصرح له بالتحدث عن قضايا سياسية حساسة مع الإعلام: «برنامجنا النووي يتقدم كما هو مخطط له والوقت في صالحنا». وتابع «إذا فشلت المحادثات لن تكون هذه نهاية العالم». من جهته، اعتبر مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، أن الاقتصاد الإيراني تكيف مع العقوبات في السنوات القليلة الماضية. وأضاف في حديث لوكالة «رويترز»: «ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاج إيران النفطي أسهما في زيادة العائدات». لكن محلل شؤون إيران بمجموعة أوراسيا الاستشارية هنري روم، قال إن طهران تقلل من شأن أثر تخفيف العقوبات وتبالغ في تقدير قدرتها على التحمل على المدى الأطول. واعتبر أن «حكام إيران يأخذون في الاعتبار على الأرجح أداء الاقتصاد المحلي الأقوى ومحدودية قدرة الولايات المتحدة على تطبيق العقوبات النفطية وتشتت انتباه أوروبا بسبب الحرب في أوكرانيا، كأسباب لعدم التعجل للتوصل لاتفاق».

بدوره، رأى مسؤول حكومي إيراني سابق أن «الحكام قد يشعرون بالقلق من أن تعتمل مشاعر الاستياء في الداخل، ويفضّلون في نهاية المطاف رفع العقوبات، خوفاً من عودة الاضطرابات بين محدودي الدخل، الذين أعادت احتجاجاتهم المتكررة في السنوات الأخيرة لأذهان القيادات ما قد يواجهونه من خطر، بسبب استياء الناس نتيجة الصعوبات الاقتصادية». وأضاف أن الشعور بمزايا ارتفاع عائدات النفط ليس محسوساً بعد بين كثير من الناس.

أما مدير البرنامج الإيراني بمعهد الشرق الأوسط الكس فاتانكا، فذكر أن «جميع المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تدهور الواقع الاقتصادي في إيران. وليس من قبيل المبالغة القول بأن إيران تجلس على قنبلة موقوتة». وأضاف أن «أسعار مواد أساسية مثل الخبز واللحم والأرز ترتفع يومياً. وكثيراً ما تعلن وسائل الإعلام الرسمية عن تسريح عمالة وعن إضرابات عمال لم يتقاضوا أجورهم منذ أشهر، ومنهم من يعملون في مصانع حكومية. وأصبح امتلاك منزل في طهران مستحيلاً على الكثيرين، كما ارتفعت الأسعار في الأشهر الأخيرة بنحو 50 في المائة في بعض المناطق، وتراجعت قيمة العملة بأكثر من 70 في المائة أمام الدولار منذ عام 2018».

وفي ظلّ الصعوبات الاقتصادية، ذكرت وزارة الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الأربعاء، أن الولايات المتحدة تستعد الآن بشكل متساوٍ سواء لسيناريو تتم فيه العودة المتزامنة للامتثال لاتفاق نووي مع إيران أو لآخر لا يكون فيه اتفاق. وقال المتحدث باسم الوزارة نيد برايس في إفادة صحافية: «نظراً لأن العودة المتبادلة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي) اقتراح غير مؤكد إلى حد بعيد، فإننا نستعد لأي من الاحتمالين بشكل متساوٍ».

(رويترز)

شرق غرب

ماكرون في ألمانيا الاثنين

أعلن الإليزيه، أمس الخميس، أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيتوجه إلى ألمانيا الاثنين المقبل، في أول زيارة رسمية له بعد إعادة انتخابه في إبريل/نيسان الماضي. وأضاف الإليزيه، في بيان، أن المحادثات مع المستشار الألماني أولاف شولتز ستركز على سياسات الدفاع والطاقة.

(رويترز)

جونسون يمنح أوروبا فرصة لحل موضوع إيرلندا الشمالية

ذكرت «التايمز» البريطانية، أمس الخميس، أن رئيس الوزراء بوريس جونسون (الصورة) يصدد منح المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص أيرلندا الشمالية «فرصة أخيرة»، قبل سن تشريع يتيح له إبطال بروتوكول يحكم التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى أن جونسون أرسل وزير شؤون أيرلندا الشمالية كوينتن بريتز إلى واشنطن في محاولة لتفسير استراتيجية الحكومة الجديدة، التي ستمنح الوزراء سلطة تعليق جزء من الاتفاقية بشكل أحادي.

(رويترز)

اليابان: صواريخ كوريا الشمالية تهدد السلام

وصف رئيس الحكومة اليابانية فوميو كيشيدا، أمس الخميس، إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً بالستياً باتجاه البحر، أمس الأول، بأنه «تهديد للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي». واعتبر أن إطلاق الصواريخ ينتهك قرارات مجلس الأمن الدولي، مشيراً إلى أنه قدم احتجاجاً على ذلك إلى كوريا الشمالية. وكانت بيونغ يانغ أطلقت صاروخاً بالستياً الأربعاء الماضي، بعد أسبوع من وعد قطعه الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بتسريع تطوير الترسانة النووية للبلاد.

(فنا، فرانس برس)

لجنة اقتحام الكونغرس تستجوب ترامب جونيور

ذكرت شبكة «سي إن إن» الأميركية، أمس الخميس، أن دونالد ترامب جونيور (الصورة)، الابن الأكبر للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، التقى لجنة الكونغرس التي تحقق في الهجوم على مبنى الكابيتول في 6 يناير/كانون الثاني 2021. ونقلت الشبكة عن مصدر قوله إن المقابلة، التي أجريت الثلاثاء الماضي عبر تقنية الفيديو على مدى ثلاث ساعات تقريباً، كانت ودية، مضيفاً أن ترامب جونيور أجاب على كل الأسئلة، ولم يؤكد حقه في الصمت.

(فرانس برس)

تايوان تتخلى عن شراء أسلحة أميركية

أشارت تايوان، أمس الخميس، إلى أنها تخلت عن خطة لشراء طوافات حربية متطورة مضادة للغواصات من أميركا، قائلة إنها مكلفة للغاية. وردا على سؤال في البرلمان عن التغييرات الأخيرة في مشتريات تايوان من الأسلحة الأميركية الجديدة، ذكر وزير الدفاع تشيو كو تشنغ موضوع المروحيات أولاً، مشيراً إلى أن «ثمنها باهظ جداً، خارج نطاق قدرة بلادنا». كما تم تأجيل شراء أنظمة مدفعية، وصواريخ «ستينغر».

(رويترز)

يستمر تراجع النفوذ الفرنسي في مالي، بعد القرارات الأخيرة للانقلابيين في باماكو، التي أنهوا فيها اتفاقات عسكرية مع باريس، والتي تمّت صياغتها في العقد الأخير لمحاربة التنظيمات المسلحة. وتعزز خطوة مالي الدور الروسي هناك

النفوذ الفرنسي يتضاءل

غموض مستقبل مالي بيد الروس

تحول التحالف بين فرنسا ومالي إلى علاقة عدائية نشأت بعد انقلاب أغسطس/آب 2020 في باماكو. وبعد سلسلة من المؤشرات بين الطرفين، وضع الانقلابيون العسكريون في مالي حداً للاتفاقات الأمنية مع باريس، يوم الاثنين الماضي، بإعلانهم إنهاء اتفاق دفاعي مع فرنسا أُبرم في عام 2014، واتفاقين آخرين أُبرما عامي 2013 و2020 يحددان الإطار القانوني لحضور قوة «برخان» الفرنسية و«تاكوبا» المؤلفة من قوات خاصة من دول أوروبية عدة.

ويوم الثلاثاء، أكد وزير الخارجية المالي عبد الله ديوب، عبر التلفزيون الرسمي، أن انتهاء اتفاق عام 2014 يدخل حيز التنفيذ في غضون ستة أشهر، لكن الاتفاقين الآخرين أُنهيا بأثر فوري، وهو أمر اعتبر أن القانون الدولي يخوّله. وصرّح ديوب: «اعتباراً من 2 مايو/أيار الحالي، انتهى أثر الاتفاق المتعلق ببرخان والاتفاق المتعلق بتاكوبا بالنسبة لمالي، وذلك يعني أنه منذ تلك اللحظة لا يوجد أساس قانوني لنشاط فرنسا في الأراضي المالية».

لكن انسحاب القوات الفرنسية ستكون له تداعيات على عمل بعثة الأمم المتحدة المكلفة تحقيق الاستقرار في مالي «مينوسما»، ويسمح تفويض مجلس الأمن الدولي لقوة «برخان» بتقديم الدعم لـ«مينوسما»، إذا طلبت الأخيرة ذلك «في حال وجود تهديد خطير ووشيك». وقال المتحدث باسم البعثة أوليفييه سالغادو: «نقدر هذا الدعم، وهو جانب مهم في الجهود الهادفة إلى تعزيز أمن قوات القبعات الزرق (التابعة للأمم المتحدة)، وتسهيل إجراء عملياتنا لدعم السكان والمؤسسات المالية». وأضاف: «إذا تطور الوضع بشأن هذه النقطة، فمن الواضح أن ذلك ستكون له تداعيات يتعين على مستوى البعثة أن نأخذها في الاعتبار في خطط التكيّف». وشدّد على أن «مينوسما تواصل أنشطتها وتنفيذ تفويضها دعماً للماليين، وفي الوقت ذاته تتكيّف مع تطور الوضع على الأرض».

من جهتها، اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية، الثلاثاء الماضي، أن قرار المجلس العسكري المالي «غير مبرر»، مؤكدة أنها ستواصل انسحابها العسكري الجاري منذ أشهر والذي ينتظر أن ينتهي بحلول أغسطس/آب المقبل. أما الاتحاد الأوروبي فاعتبر قرار مالي «مؤسفاً» لأن ذلك لا يعزّز خلق مناخ سلمي ولا التعاون ضد الإرهاب، حسبما أعلن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بيتر ستانو، أول من أمس الأربعاء. وقال ستانو خلال مؤتمر صحافي: «لقد أخذنا علماً بهذا القرار الأحادي. إنه أمر مؤسف».

واتهم المتحدث باسم الحكومة المالية الكولونيل عبدالله مايغا فرنسا بارتكاب «انتهاكات صارخة للسيادة الوطنية لمالي»، مستشهداً بقرار باريس إنهاء العمليات المشتركة مع القوات المالية في يونيو/حزيران 2021، والذي قال إنه اتخذ من جانب واحد. وأضاف أن قرار فرنسا بسحب قواتها من البلاد في فبراير/شباط الماضي اتُّخذ «مرة أخرى من دون تشاور مع الشركاء الماليين».

ويأتي قرار العسكر الماليين، بعد أربعة أشهر على طرد السفير الفرنسي في باماكو جويل ميير في يناير/كانون الثاني الماضي، بعد اتهامه بـ«التدخل» في شؤون البلاد. كما أمر العسكر في الشهر نفسه، القوات الدنماركية بالخروج من البلاد نتيجة التداعيات مع فرنسا. واتهم الجيش المالي الفرنسيين بعجزهم عن وضع حدّ للمسلحين في شمال البلاد.

وإضافة إلى الخلافات مع باريس، فإن باماكو اصطدمت مع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا «إيكواس»، مطلع العام الحالي، بعد قرارها تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في فبراير الماضي، فضلاً عن وضع إطار زمني مدته خمس سنوات قبل تسليم السلطة للمدنيين. وقرر قادة «إيكواس» إغلاق حدود بلدانهم مع دولة مالي وتجميد أرصدتها لدى المصارف ومنع التحويلات المصرفية، وسحب كافة الدبلوماسيين من باماكو، وإلغاء كافة أشكال التعاون معها، كذلك المساعدات المالية باستثناء الأدوية والمواد الغذائية.

في المقابل، تمسك العسكر بقرارهم رافضين التراجع أمام «إيكواس»، على وقع تقديرات غربية بوجود دعم روسي عبر نشر مرتزقة «فاغنر» في مالي. واعتبر الانقلابيون أن «الروس الموجودين في البلاد هم مدربون عسكريون». من جهته، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة مع شبكة «ميدياسيت» الإيطالية، الاثنين الماضي، إن «مجموعة فاغنر موجودة في مالي وليبيا على أساس تجاري». وشدّد على موقف موسكو الرسمي بأن «لا علاقة لفاغنر بالدولة الروسية». وأضاف لافروف أن موسكو «أوضحت ذلك لزملائنا الفرنسيين عندما أصبحوا قلقين بعدما اتفقت فاغنر مع حكومة مالي على تقديم خدمات أمنية». وتابع لافروف في المقابلة: «أخبرني زميلي العزيز جان-إيف لودريان وكذلك (مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي) جوزيب بوريل في سبتمبر/أيلول 2021 بصراحة بأن روسيا ليس لديها ما تفعله في أفريقيا، لا عبر القنوات الحكومية ولا من خلال الشركات العسكرية الخاصة، لأن أفريقيا منطقة ذات أهمية للاتحاد الأوروبي ولفرنسا».

وبمعزل عن حديث لافروف الأخير، فإن الفرنسيين يستشعرون تراجعاً مقلقاً لنفوذهم في مالي، وفي منطقة الساحل الأفريقي (تضمّ بالإضافة إلى مالي، كلا من بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر). ويُعدّ الفشل العسكري في حسم الصراعات مع المجموعات المسلّحة، التي تستلهم أفكار تنظيمي «داعش» و«القاعدة»، من أهم مسببات تراجع النفوذ الفرنسي. وتُرجم التراجع بانقلاب مالي في مايو 2020، ثم انقلاب بوركينا فاسو في مطلع العام الحالي. كما وقع انقلاب في غينيا في سبتمبر الماضي، ومحاولة انقلابية في غينيا بيساو في يناير الماضي.

ومع تجدد الانقلابات في بقعة كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي سابقاً، يظهر واضحاً أن مالي متيقنة من تراجع النفوذ الفرنسي. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تراجع المعسكر الغربي عموماً، وإفساح المجال لمزيد من التوغلات الروسية في عمق القارة الأفريقية، بعد انتظارها طويلاً في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أبدى مراراً اهتمامه بالساحل الأفريقي، إلا أن تراجع القوات الفرنسية من دون تمكين الجيوش المحلية، سيفسح المجال لتغلغل قوى دولية أخرى، أو تمدد الجماعات المسلحة.

(العربي الجديد، فرانس برس)

تظاهرة في باماكو داعمة للروس، مايو 2021 (ميكيلي كا تاني/فرانس برس)

لافروف: مجموعة فاغنر موجودة في مالي على أساس تجاري

لودريان: «فاغنر» تنهب باماكو

اتهم وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، مجموعة «فاغنر»، بـ«نهب مالي». وخلال مقابلة إعلامية نشرتها صحيفة «لو جورنال دو ديمانش»، في يناير/كانون الثاني الماضي، أوضح لودريان: «باشروا (فاغنر) باستخدام موارد البلد لقاء حماية المجموعة العسكرية. إنهم ينهبون مالي». وتطرّق إلى دور المجموعة في أفريقيا الوسطى بالقول: «وصل الأمر بهم إلى حد مقايضة أمن السلطات بالحق في استغلال موارد المناجم بعيداً عن أي محاسبة».

إضاءة

المحكمة الأميركية العليا: إلى اليمين دُرْ

يخشى الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، بعد تسريب وثيقة من المحكمة العليا متعلقة بالإجهاض، توجّه القضاة أكثر إلى اليمين، بما يهدد مستقبل الديمقراطية

تسبب الكشف عن مسودة رأي للمحكمة العليا الأميركية، وفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، من شأنها أن تلغي قرار «رو ضد وايد»، في إبداء العديد من الأميركيين شكوكهم حول ما إذا كان القضاة يسترشدون بالقانون بدلاً من معتقداتهم السياسية. وتتعلق القضية بإصدار المحكمة العليا في عام 1973 قراراً مفاده أن دستور الولايات المتحدة يحمي حرية المرأة الحامل في اختيار الإجهاض من دون قيود حكومية. وألغى القرار العديد من قوانين الإجهاض الفيدرالية وقوانين الولايات.

وعاد الحديث عن ملف الإجهاض، بعد تأكيد رئيس المحكمة العليا، جون روبرتس، وجود وثيقة مسربة تشير إلى أن ملايين النساء الأميركيات قد يفقدن حقهن القانوني في الإجهاض، لكنه شدّد على أنها ليست قراراً نهائياً. ووصف روبرتس في بيان تسريب الوثيقة بأنه خيانة وأمر بفتح تحقيق، قائلاً إن عمل المحكمة «لن يتأثر بأي شكل من الأشكال». وقال روبرتس إن موظفي المحكمة «لديهم تقليد نموذجي وهام في احترام سرية العملية القضائية، والحفاظ على ثقة المحكمة».

وجاء في الوثيقة التي كتبها القاضي صامويل أليتو، المكونة من 98 صفحة، أن «القرار الذي يضفي الشرعية على الإجهاض في جميع أنحاء الولايات المتحدة خطأ فادح». وإذا ألغت المحكمة العليا «رو ضد وايد»، فقد يُحظر الإجهاض في ما يقرب من نصف الولايات الأميركية بشكل فوري. ومن المتوقع أن يصدر قضاة المحكمة حكماً في أواخر يونيو/حزيران أو أوائل يوليو/تموز بهذا الشأن.

وردّ الرئيس جو بايدن على التسريب بالدعوة إلى المحافظة على حق النساء في الإجهاض، مؤكداً أنه إذا تم المضي قدما في القرار، فقد يشكك في الحريات الأخرى. وقال بايدن إن «الحد الأدنى من العدالة» يقضي بعدم نقض حق النساء في الاختيار. وأصدرت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، وكلاهما ديمقراطيان، بياناً مشتركاً جاء فيه أنه إذا كان التقرير دقيقاً فإن «المحكمة العليا مهيأة لفرض أكبر تقييد للحقوق في الأعوام الخمسين الماضية».

ودفع التسريب العلماء والخبراء إلى طرح نقاش حول ما إذا كانت المحكمة العليا تجنح أكثر إلى اليمين. ورأى أستاذ القانون والعلوم السياسية بجامعة ديوك نيل سيغل، أن الثقة بالمحكمة تضررت بسبب التسريب ونبرة الوثيقة المسرّبة، التي وصفها بأنها «استثنائية وفظيعة». وأضاف: «ما يشترك فيه التسريب والوثيقة هو تجاهلُ للشرعية القانونية والعامة للمحكمة».

وكان تعيين الرئيس السابق دونالد ترامب، ثلاثة قضاة محافظين، أدى إلى ميل المحكمة إلى اليمين. وكشف تحقيق اقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني 2021 في مبنى «كابيتول هيل» أن جيني توماس، زوجة القاضي كلارنس توماس، حثت مارك ميدوز رئيس موظفي ترامب على إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية 2020.

بدورها، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن الوثيقة أعادت استنفار الديمقراطيين، الساعين لإصلاح شامل للمحكمة العليا. واعتبر بعضهم أن الخدمة مدى الحياة في المحكمة، المصممة لعزل القضاة من الضغط السياسي، أصبحت بدلاً من ذلك درعاً لحمايتهم من العواقب. ورأى السيناتور جون تيستر أنه «ربما هناك حاجة إلى تحديد فترات عمل قضاة المحكمة. ومن المفترض أن يتمتع هؤلاء الأشخاص بأعلى مصداقية، لكن الوثيقة المسرّبة لا تدلّ على ذلك».

في المقابل، اعتبر السيناتور جون كورنين، وهو عضو بارز في الهيئة القضائية بمجلس الشيوخ، أن «الناس لا يفهمون ما تعنيه القرارات السابقة في عملية اتخاذ القرار القضائي في أي قضية لاحقة»، في إشارة إلى أن قرار قضية «رو ضد وايد» يضيّق هامش الأحكام القضائية في أي قضية تشبهها.

ويخشى الديمقراطيون أن تكون سيطرة اليمين المحافظ على المحكمة العليا مؤشراً على تغيير مماثل في قضايا ليبرالية، تتعدّى حق الإجهاض، إلى حقوق المثليين والمهاجرين والقوانين المرتبطة بآلية التصويت في الانتخابات، الرئاسية والكونغرس، وفي عمل الشرطة والتعليم والرعاية الصحية. وهي ملفات تؤرق السياسيين المحافظين منذ أكثر من عقدٍ.

(العربي الجديد)

■ الأسد الابن يتفوق على أبيه في الإجرام وتدمير #سورية، فقد أصبح أحد أبرز مجرمي الحرب في التاريخ الحديث. وإذا كانت مجزرة حماة التي قام بها أبوه عام 1982 قد أدت لمقتل 40 ألفاً وتدمير المدينة فقد قام بتدمير سورية كلها وقتل وتشريد الملايين. عار على الإنسانية أن تذهب دماء الضحايا هباء.

■ ما عمله #بشار_الأسد في أهل #سورية لم يعمله أحد من قبله في بشر. أبشع أنواع التعذيب والتنكيل ومن ثم التفنن في القتل

■ خلال ارتكاب مجازر جماعية، أو بمرسوم «عفو»!! لا يتم فيه الإفصاح عن اسم المعتقل/ة المفرج عنه، لتحطيم نفسية أهالي وذوي المعتقلين/ات والتشفي بهم. هذه هي سورية الأسد، بلد الموت، بلد لا يُعرف عنه غير القتل والاعتقال والتهجير. #بدنا_المعتقلين #الحرية_للمعتقلين_والمعتقلات

■ غالبية الذين خرجوا من سجون الأسد بالعفو المزعوم هم من الذين لم يواكبوا الثورة السورية وكان اعتقالهم لأسباب أخرى لا تتعلق بالسياسة وحرية الرأي والتعبير. #لا تخذلوهم #بدنا_المعتقلين

■ لن يستطيع الاحتلال فرض إرادته بتنفيذه مشروع تقسيم #الأقصى زمانيا ومكانيا لأن في الأقصى مرابطين أسوداً خلفهم مقاومة عنيدة قوية #لن_يمر_الاقتحام #لبيك_يا_أقصى

■ المرابطون بالأقصى والمقاومون بفلسطين يدافعون عن آخر ما تبقى من شرف وكرامة هذه الأمة أمام هذا الاحتلال #الأقصى

■ الأقصى تم اقتحامه ومفيش صوت لأي رئيس عربي طلع! #فلسطين مش هيحميها غير أهلها.

■ التطبيع خيانة للأمة الإسلامية. حيث إن حجتهم في التطبيع أنه سيساعد أهلنا في فلسطين ومنع استهدافهم! ولكن أكثر من خمس مرات تم الهجوم على مسجد #الأقصى! واعلموا أن التطبيع مع وجود استهداف المسجد دليل الرضا وإعانة!

■ وقت تصير كارثة برية أو بحرية أو جوية في العالم، بيقعدوا يبحثوا عن الصندوق الأسود لمعرفة سبب الكارثة، إلا في تونس الصندوق الأسود يخرج وحدو يعيد تمثيل الكارثة بالتفصيل الممل. #تونس #انقلاب